

حظر تيك توك: هكذا تتعرض الحريات المدنية الأمريكية للهجوم

السبت 27 أبريل 2024 06:07 م

أطلق المشرعون الأمريكيون مجموعة جديدة من الهجمات على الحريات المدنية الأمريكية من خلال دعم حظر على تيك توك، وهي منصة خطاب شعبية يستخدمها عشرات الملايين من المواطنين، مع إعادة تفويض قانون المراقبة بدون إذن قضائي. من شأن الحظر المفروض على تطبيق مشاركة الفيديو الشهير أن يجمع روايات المجتمعات المهمشة، بما في ذلك الأصوات المؤيدة لفلسطين. لطالما كانت سياسة المراقبة الأمريكية مدفوعة بالعنصرية مع القمع المستهدف للمجتمعات المهمشة. استهدفت المراقبة المحلية الأمريكية بشكل غير متناسب الناشطين السود في الستينيات، والأمريكيين المسلمين في فترة ما بعد 11 سبتمبر. ولا تعتبر خطوة واشنطن الأخيرة أقل عنصرية؛ حيث وقع الرئيس الأمريكي جو بايدن يوم الأربعاء قانوناً من شأنه حظر تيك توك إذا لم تقم الشركة الأم ومقرها الصين بسحب التطبيق في غضون عام. هذا ليس دفاعاً عن تيك توك. النظام البيئي الكامل لبياناتنا استغلالي وعرضة لإساءة الاستخدام، وهذا صحيح بغض النظر عن جنسية ملكية التطبيق. ولكن من الجدير بالملاحظة أنه في الوقت الذي يعمل فيه أحد التطبيقات المملوكة لأجانب على تمكين المستخدمين المهمشين من تحدي رواية الحكومة الأمريكية، يسارع المشرعون الأمريكيون إلى حظره، مشيرين إلى الحاجة إلى حماية بيانات المستخدم من الحكومات الأجنبية. وأعرب كل من المشرعين الديمقراطيين والجمهوريين عن مخاوفهم بشأن احتمال مشاركة تيك توك لبيانات الأمريكيين مع الحكومة الصينية. ويتم تفسير "تهديد الأمن القومي" هذا من خلال إشارات غامضة إلى اتصالات الشركة المحتملة مع الحزب الشيوعي الصيني. ومع ذلك، لم نشهد نفس الغضب من جانب السياسيين الأمريكيين بشأن التقارير التي تفيد بأن البيانات الواردة من تطبيق واتساب، المملوك لشركة ميتا الأمريكية، ربما يكون قد استخدمه الجيش الإسرائيلي في استهداف الفلسطينيين. وقال واتساب إن التقارير غير دقيقة.

مستعد

وفقاً لآخر تقرير شفافية متاح لشركة ميتا، قدمت حكومة إسرائيل 1088 طلباً للشركة بين يناير ويونيو 2023. وتم تصنيف أكثر من نصفها على أنها طلبات إفصاح طارئة، والتي تقول شركة ميتا إنها قد "تكشف طوعاً عن المعلومات إلى جهات إنفاذ القانون" إذا كانت لديها "سبب حسن النية للاعتقاد بأن الأمر ينطوي على خطر وشيك بحدوث إصابة جسدية خطيرة أو الوفاة". أنتجت ميتا بيانات المستخدم استجابة لأغلبية الطلبات المقدمة من الحكومة الإسرائيلية - 78 بالمائة. والجدير بالذكر أن تقارير الشفافية الصادرة عن ميتا لا تكشف عن جنسية المستخدمين الذين تطلب حكومة أجنبية معلوماتهم. ويشير قرار حكومة الولايات المتحدة باستهداف تطبيق تيك توك ومحاولة حظره، مع تجاهل قضية مشاركة شركات التكنولوجيا الأمريكية للبيانات مع حكومات أجنبية، إلى أن سياسة البيانات والمراقبة الأمريكية مدفوعة إلى حد كبير بالعنصرية. ووسط هذه الخلفية، يواصل المشرعون الأمريكيون أيضاً تسهيل حصول الحكومة الأمريكية دون أمر قضائي على الاتصالات الرقمية للأجانب في الخارج، بما في ذلك النصوص ورسائل البريد الإلكتروني. وفي نهاية الأسبوع الماضي، أعاد الكونجرس التفويض بالمراقبة دون إذن قضائي لعدة عامين من خلال قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية. تاريخياً، كانت أهداف هذه المراقبة هي المجتمعات العنصرية والمهمشة بشكل غير متناسب.

الاتجاه العالمي

ومن الصعب أيضاً تجاهل توقيت حظر تيك توك المقترح. إنه يتبع منصة وسائط اجتماعية مملوكة لأجانب تمنح ضحايا السياسة الإمبريالية الأمريكية مكر صوت ليث تجاربهم ومعاناتهم، مما يؤدي إلى تحول هائل في الدعم الأمريكي لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، مع احتمال تعاطف الشباب مع الفلسطينيين أكثر من الشباب الإسرائيلي. وهذا الاتجاه عالمي؛ إذن من الصعب ألا نستنتج أن حظر تيك توك يجري متابعته في هذه اللحظة بسبب تأثيره في تمكين الأصوات التي كانت مهمشة في السابق، وهو وضع يضر بالرواية الأمريكية الرسمية. بالإضافة إلى ذلك، سيؤدي حظر تيك توك إلى إزالة الأداة التي تم استخدامها لتثقيف المواطنين سياسياً، وتعبئة الناخبين وتنظيم الاحتجاجات التي تتحدى من هم في السلطة. تتطلب الديمقراطية وجود مواطنين مطلعين قادرين على مساءلة حكومتهم. لقد هدمت منصات وسائل التواصل الاجتماعي الأجنبية، مثل تيك توك، والتي قد لا تكون غارقة في التحيز الغربي، حاجزاً بين المواطنين الأمريكيين والفظائع التي تدفع ضرائبهم ثمنها في الخارج. ويتساءل الأمريكيون الآن كيف يمكن التوفيق بين "الديمقراطية" التي يتمتعون بها وبين الحروب وعمليات الإبادة الجماعية التي ترتكبها حكومتهم في بلدان أخرى.

<https://www.middleeasteye.net/opinion/tiktok-ban-american-civil-liberties-are-under-attack-how>